منه الجهات الست وهما الفوق والتحت حقيقيتان لان الفوقية
والتحتية لهما باعتبار نفس حقيقتهما لا باعتبار اضافتهما الى شيء خارج
عنهما ولهذا لا يتبدل ان اصلاً فان كل واحد من الفوق والتحت بالنسبة
الى قامة الانسان حالة الانتصاب والانتكاس واحد لا يتبدلان
اصلاً فليس فوقية الفوق باعتبار وقوعه فيما يلي راس الانسان ولا
تحتية التحت باعتبار وقوعه فيما يلي قدميه بل الوضع الطبيعي للانسان
هو ان يكون كذلك فاذا انقلب هذا الوضع بالانتكاس لم يبق الانسان
على الوضع الطبيعي لا ان ينقلب الفوق تحتاً وبالعكس واما الاربعة
الباقية فليست حقيقية فان كونها تلك الجهات ليست باعتبار نفس
الحقيقة بل باعتبار اضافتها الى ما هو خارج عنها فان كلاً منها عند
التحقيق جهة فوق او تحت اعتبر معها اضافة الى شيء تارة فصارت

بها جهة والى المقابل لذلك الشيء اخرى فصارت بها جهة اخرى مقابلة
للجهة الاولى ولهذا تتبدل بتبدل تلك الاضافات فان اليمين
مثلا بالحقيقة جهة فوق او تحت اعتبر معها كونها واقعة فيما يلي
اقوى جانبي الانسان وبهذا الاضافة صارت يميناً وكذلك اليسار انما
هو جهة فوق او تحت اعتبر معها اضافة وقوعها فيما يلي اضعف
الجانبين وبها صارت يساراً ولهذا ينقلب اليمين يساراً وبالعكس
بانقلاب الاضافتين واذ قد تمهدت هذه المقدمات فحري
بنا الآن ان نرجع الى اثبات المط فنقول كلما كان كل واحدة
من الجهتين الحقيقيتين اعني الفوق والتحت موجودة ذات
وضع غير منقسمة في امتداد ماخذ الحركة اي في الامتداد الذي ياخذ
ويقع فيه الحركات المستقيمة كان الفلك مستديراً لكن المقدم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)